

المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل: تحديات وآفاق التطور

شرف حسّان

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة موضوع المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، وعلاقته بمجتمعنا العربي، وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها هذا المجتمع. وتكمن أهميتها في طرحها لتحليل شامل ومُحدّث ("مُحدّث") بشأن المجتمع العربي لا يقتصر على الجمعيات الرسمية، بل يشمل جميع مركّبات هذا المجتمع: السياسية والشعبية والجمعياتية. اعتمد التحليل الذي تتضمّنه هذه الورقة على أبحاث عديدة حول المجتمع المدني، وعلى دراسة وثائق تاريخية ومقارنات ومتابعة ورصد لنشاطات الجمعيات العربية عبّر مواقعها، ومن خلال الصحف العربية ودراسة معطيات رسمية حول الجمعيات والمجتمع العربي في البلاد، وكذلك على ملاحظات واستنتاجات الكاتب من خلال مشاركته الفعّالة وكونه ناشطاً في المجتمع المدني قرابة ثلاثة عقود.

يشهد المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، منذ أواسط السبعينيات، حالة من النمو الملحوظ تتعكس في النشاطات البارزة التي تتضمّن منظمات وأطر المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة، وفي دور هذه المنظمات والأطر الآخذ في الاتساع في السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم والصحة والعمل النسوي ومجالات أخرى متعدّدة. يتشكّل هذا المجتمع من أطر وفعاليّات شعبية وسياسية وجمعيات مختلفة. وقد تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني منذ النكبة في العام 1948 باستمرار

في ظلّ دولة تتبّع نظامَ مواطنةٍ تراتبيًا يعرّف الدولة على أنّها لليهود، ويفضّلهم في جميع المجالات، ولا يعترف بالعرب الفلسطينيين ولا بعلاقتهم بالبلاد. هذا النظام يعتمد على قمع الأقلّيّة الفلسطينيّة بواسطة أجهزة الضبط والسيطرة المتنوّعة التي اختلفت أشكالها وتطوّرت حسب تغيّر الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

تشير الورقة إلى دور المجتمع المدني الفلسطيني المهمّ في نضال العرب من أجل المساواة وتغيير واقعهم في إسرائيل، وأتت على ذكر إنجازات عديدة. في الوقت نفسه، تشير الورقة إلى محدوديّات التأثير بسبب الوضع السياسيّ الذي زاد تعقيداً بسبب تعمّق هيمنة قوى اليمين الإثنيّ في العقدين الأخيرين، وإلى نقاط ضعف في أعقاب تراجع العمل الشعبيّ والجماهيريّ والسياسيّ. كذلك تشير الورقة إلى التهديدات التي يواجهها هذا المجتمع، بسبب تضيق الحيز الديمقراطيّ في إسرائيل، والهجمة على منظمات المجتمع المدني الديمقراطيّ من قبل اليمين الإسرائيليّ بأحزابه ومنظمات المجتمع المدنيّ التي تتبّع له، وكذلك بسبب سُخّ مصادر التمويل والتعلّق بالتمويل الأجنبيّ.

تتطرّق الورقة إلى ظاهرة تعاضم دور الجمعيات الاحترافيّة المهنيّة منذ تسعينيات القرن الماضي، وإلى إيجابيات هذه الظاهرة. في الوقت نفسه، تشير إلى أبعاد هذا التطوّر وإشكاليّاته في وضعيّة التراجع في العمل الشعبيّ والسياسيّ واعتماد هذه الجمعيات الكليّ على التمويل الأجنبيّ. هذا الوضع يحتم إجراء تقييم نقديّ ومراجعة شاملة لدور الأحزاب السياسيّة والهيئات التمثيليّة للجماهير العربيّة في حدوث هذا التراجع، ولدور الجمعيات ابتغاء بناء العلاقة بين المجتمع المدنيّ بمركباته المختلفة على النحو الذي يدعم نضال الجماهير العربيّة في إسرائيل في القضايا الإستراتيجيّة.

تقترح الورقة، بناءً على التحليل المقترح، سلسلة توصيات كبلورة خطة إستراتيجيّة وتصور مستقبليّ لتطوّر المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، في مركزها بناءً حالة من التكامل بين العمل الشعبيّ والسياسيّ والجمعيات، وبناءً حوار بناء لبناء صيغة تضمن التعدديّة الدينيّة والثقافيّة والسياسيّة والتسامح في المجتمع العربيّ، وفي الوقت نفسه تحارب التعصّب بأشكاله، وتعزيز التعاون والتشبيك، وبناءً قوّة لمواجهة اليمين المتطرّف، والجاهزيّة لأيّ طارئ (كتغيير قوانين تحدّ من إمكانيّة تجنيد أموال)، والعمل على تغيير ثقافة التبرّع في المجتمع العربيّ، والاعتماد على مصادر دخل تضمن الاستقلاليّة الاقتصاديّة للمؤسسات.

المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل: تحديات وآفاق التطور

منذ أواسط السبعينيات، يشهد المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل حالة من النمو الملحوظ تعكس في النشاطات البارزة التي تنظمها منظمات وأطر المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة، وفي دور هذه المنظمات والأطر الآخذ في الاتساع في السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم والصحة والعمل النسوي ومجالات أخرى متعددة، سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أم على الصعيد القطري. ذلك يتطلب فحص وتحليل هذه الحالة وأثرها على مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل ونضاله في السياق السياسي المعقد الذي يعيشه كأقلية قومية في دولة عرقية محتلة تمارس ضده سياسة التمييز والاضطهاد والإقصاء، مستخدمة ضده أجهزة محكمة للضبط والسيطرة. ترمي هذه الورقة إلى مناقشة موضوع المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل وعلاقته بمجتمعنا العربي وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها هذا المجتمع. تسلط هذه الورقة الضوء على منظمات التغيير الاجتماعي، لارتباطها الوثيق والمباشر بالنضال على مكانة وحقوق الجماهير العربية في إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني عمومًا، وكذلك لدورها في الصراع على هوية المجتمع الفلسطيني.

وفق الأدبيات الرائجة في الخطاب الأكاديمي والجماهيري⁽¹⁾، يُعرّف المجتمع المدني بأنه أطر ومنظمات وفعاليات وعلاقات رسمية وغير رسمية تجري في الفضاء العام في المجتمع غير المعرف كجزء من فضاء الدولة وأجهزتها أو عالم الاقتصاد الذي يسعى للربح (بن إلبعز، 2006؛ جمّال، 2017؛ Habermas, 1999). وعلى الرغم من أنّ هذا التعريف الواسع يشمل الأطر والأنشطة الاجتماعية غير الرسمية لدى المجتمع المدني إلى جانب الرسمية، فإنّ البحث الأكاديمي وضع في مركز أبحاثه الجمعيات والأطر الرسمية، وأهمّل إلى حدّ بعيد النشاطات والأطر الشعبية غير الرسمية. التحليل الذي تعتمده هذه الورقة يرى العمل الشعبي والأطر غير الرسمية التي أفرزها المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل مركّبًا أساسيًا في المجتمع المدني العربي.

على الرغم من التعريف السائد للمجتمع المدني الذي تبنّاه نظريات مشتقة من أيديولوجيات ومدارس فلسفية مختلفة، ثمة خلاف كبير بين نظريات شتى حول علاقة المجتمع المدني بالاقتصاد والدولة. فالنظريات الليبرالية والوظيفية تؤكد على ضرورة استقلاليته كي يقوم بدوره في بناء الديمقراطية والحفاظ عليها،

(1). لسْتُ بصدد عرض نظري واسع للمصطلح "المجتمع المدني"، إذ ثمة كتب وإسهامات عديدة حول الموضوع يمكن الرجوع إليها. سأتطرق إلى بعض النقاط الضرورية لهذه الورقة.

وذلك بالوقوف في وجه استبداد الدولة وآثار الاقتصاد الرأسمالي السلبية. وتتعامل هذه النظريات والتوجهات مع منظمات وفعاليات المجتمع المدني التي تهدد الديمقراطية وقيمتها على أنها "مجتمع مدني سيئ". في المقابل، تركز نظريات ماركسيّة نقدية عموماً، وتلك التي تعتمد أفكار المفكر الشيوعي الإيطالي أنطونيو جرامشي على وجه الخصوص، على العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والاقتصاد والسياسة والدولة، فلا تتعامل مع المجتمع المدني كوحدة واحدة، بل كساحة صراع على الهيمنة في المجتمع. ويمتاز هذا الصراع بوجود منظمات وفعاليات مختلفة تتبع لمشاريع هيمنة مختلفة تتصارع في ما بينها على مراكز القوى، في محاولة لبناء هيمنتها على المجتمع. وبناء على هذا، لا مجتمع مدني متجانس، بل ثمة أطر وفعاليات ومنظومات متنوّعة تتبع على نحو مباشر أو غير مباشر لمشاريع وكتل سياسيّة - اقتصاديّة متصارعة (حسان، 2017). وفق هذه النظرة "الجرامشيّة" للمجتمع المدني، يصعب الفصل بين "السياسة" والمجتمع المدني. استمراراً لهذه النظرة، تُعتبر هذه الورقة الفعاليات السياسيّة والحزبيّة (التي للحزب الشيوعي والجهة والأحزاب والحركات العربيّة) في المجتمع العربي الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني، ولا سيّما أننا نتحدّث عن أحزاب معارضة في الدولة ولم تكن شريكة في يوم من الأيام في الدولة أو في مؤسسات الحكم، على الرغم من تمثيلها في الكنيست. وأعتقد أنه لا يمكن فهم تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني بدون اعتماد هذه النظرة الشموليّة التي ترى منظمات المجتمع المدني لاعباً سياسياً، وترى الفعاليات الحزبيّة جزءاً من حراك المجتمع المدني على الرغم من حالة التباعد الحاصلة منذ أواسط التسعينيات بفعل مسار بناء الجمعيات المهنيّة "الأنجزة".

تعرض الورقة محاولة لتشخيص وضع المجتمع المدني الفلسطيني والسياق الاجتماعي - السياسي الذي فيه ينشط. وضمن هذا التشخيص تعالج الورقة مراحل تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني وعلاقة مركباته بعضها ببعض ومع المجتمع العربي في إسرائيل والفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967 والشتات الفلسطيني، وكذلك علاقته بالمجتمع اليهودي في إسرائيل والخارج. تتطرّق الورقة إلى أساليب عمل المجتمع المدني، وإلى نجاحاته وإخفاقاته ومحدوديّته والتحدّيات المختلفة التي يواجهها، وتختتم باستنتاجات وتقديم توصيات لتطوير عمل المجتمع المدني.

يعتمد التحليل الذي تطرحه هذه الورقة على أبحاث مختلفة نُشرت حول المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، ومعطيات متنوّعة⁽²⁾ حول منظمات المجتمع المدني، وكذلك على متابعة وتحليل للحركات المختلفة لمركبات المجتمع المدني، من

(2). يعتمد هذا التحليل على معطيات متنوّعة مصدرها مواقع إلكترونيّة للجمعيات المختلفة أو المعطيات المتاحة للجمهور حول الجمعيات المختلفة من خلال موقع "جايدستار".

خلال وسائل الإعلام ومن خلال مشاركة الكاتب الفاعلة فيها، وربط كل هذا مع معطيات وتحليلات اجتماعية اقتصادية وسياسية مختلفة بشأن وضع مجتمعنا العربي عموماً. ففهم المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل يتطلب إدراكاً عميقاً لواقع المجتمع العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إدراكاً للسياق السياسي - الاقتصادي الواسع الذي يعيشه ويتأثر منه هذا المجتمع على مستوى دولة إسرائيل أو على مستوى الشعب الفلسطيني والمنطقة والعالم، وبخاصة في ظل العولمة وأثرها البالغ على المجتمعات، واستمرار الاحتلال والصراع العربي - الإسرائيلي، والأحداث الأخيرة التي اجتاحت العالم العربي منذ العام 2011 وأثرها على تعامل العالم مع قضايا الشعب الفلسطيني، في ظل ما تشهده المنطقة من كوارث قتل وتشريد ولجوء وتفكيك دول ودمار شامل تصدّرت أولويات أجدّات المجتمعات العربية والعالم.

المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل وتطوره خلال السنين

وجّهت النكبة في العام 1948 ضربة قاسية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني الذي أخذ في التبلور والتطور منذ بداية القرن العشرين، فكان على الأقلية الفلسطينية التي بقيت في البلاد أن تبدأ من جديد في تشكيل أطرها ومؤسّساتها في واقع معنوي وسياسي صعب، وتحت نير الحكم العسكري الذي استمرّ حتى أواسط الستينيات. وعلى الرغم من نقطة "البداية" الصعبة، فإنّ هذه الورقة تنظر إلى السيرورة التي يعيشها العرب في إسرائيل منذ النكبة باعتبارها سيرورة تطور وبناء قوة لأقلية قومية تواجه صراعاً مع الدولة، ترفض فيه سلب حقوقها القومية والمدنية واضطهادها ومأسسة وجودها في وطنها في درجة مواطنة غير متساوية (حسان، 2004). فعددياً، نما عدد السكان العرب من قرابة 156,000 نسمة في العام 1948 إلى قرابة مليون ونصف المليون في العام 2018 (جمعية الجليل، 2018). في السبعينيات، بلغ عدد السكان العرب في إسرائيل نحو نصف مليون نسمة. وعلى الرغم من مصادرة الأراضي وسياسات الضبط والسيطرة والتمييز العنصري وسياسة "فرّق تسدّ" وغيرها من العوامل المعيقة، تمكّن العرب في إسرائيل من الحفاظ على هويتهم القومية، ومع تطوّرهم الاجتماعي استطاعوا بناء مؤسّساتهم المدنية والوطنية والاجتماعية (حسان، 2004).

لقد تحوّل المجتمع العربي الفلسطيني في عام النكبة (العام 1948) إلى أقلية في وطنه بعد تشريد غالبية أبنائه، ويعيش منذ ذلك الحين في دولة تعرّف نفسها بأنّها دولة الشعب اليهودي وتتبنّى منظومة مواطنة عرقية - ترأبئية يُعتبَر فيها العرب مواطنين أقلّ درجة من اليهود. هذه الدولة احتلت في العام 1967 ما تبقى من

فلسطين التاريخية، حيث يعيش الجزء الثاني من الشعب الفلسطيني في وطنه، لكن "الخط الأخضر" يفصل بين واقع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام 1967، حيث تُفرض منظومة قوانين "عسكرية" على الفلسطينيين، في حين يسري القانون الإسرائيلي على المستوطنات اليهودية التي أقيمت في هذه الأراضي.

توقّر هذه المنظومة السياسية، التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الناقدة "إثوقراطية" (يفتاحيل، غانم وروحانا، 2001) والمهيمنة "ديمقراطية عرقية" (سموحا، 2000)، حيناً ديمقراطياً محدوداً يتيح بعض الحريات التي تستطيع سلطات الدولة المسّ بها إذا هدّدت استمرار الوضع القائم الذي يخدم الهيمنة الصهيونية. فهذا الهامش الديمقراطي يتمدّد ويتقلّص وفق مصلحة الأغلبية الصهيونية المهيمنة. في هذا الواقع الذي يعيشه المجتمع العربي، لا بدّ من طرح السؤال: أين يصنّف المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل؟ أهو جزء من المجتمع المدني الفلسطيني أم العربي، باعتبار المواطنين العرب في إسرائيل عرباً فلسطينيين من حيث الانتماء والثقافة؟ هل هو جزء من منظمات المجتمع المدني الإسرائيليّ باعتباره يقبع تحت نفس المنظومة السياسية والقانونية، وقسم من تنظيماته (الخدمانية بالأساس) ممول من الدولة أو من صناديق إسرائيلية أو يهودية؟ أم هو جزء من المجتمع المدني العربي باعتبار أنّ جزءاً كبيراً من تمويله قادم من الغرب ويتبنّى في قسم من الحالات أجندات غربية؟ أم إنّ الحديث هنا هو عن نوع جديد من المنظمات يميّز الأقليات في دول غير ديمقراطية تواجه صراعاً عميقاً ومستمرّاً مع دولها؟

وثمة سؤال آخر لا بدّ من طرحه هنا: ما هو المقصود بـ "المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل"؟ هل نتحدّث عن فضاء المجتمع المدني الذي تنشط فيه منظمات مختلفة فلسطينية وغير فلسطينية (كالجمعيات اليهودية - العربية) /الإسرائيلية /القطرية التي تحمل أجندات ليبرالية وجمعيات إسرائيلية تخدم أجندات صهيونية تنشط في صفوف الجماهير العربية ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية بما في ذلك الصناديق الداعمة مادياً)، أم نتحدّث عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تشكل منظمات "عربية" تحمل أجندة "وطنية" تتماثل مع الأجندة التي تمثلها لجنة المتابعة ومنظمات عربية تنشط في مجالات مختلفة وليس لها موقف من القضايا السياسية العامة غير المتعلقة بمجال تخصّصها (وبعضها يعمل مزوّد خدمات فرعيّاً لأجهزة الدولة)؟ وعلى ضوء هذه الأسئلة، هل يمكن أصلاً فصل المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل عن المجتمع المدني في إسرائيل ككلّ، أو حتّى عن ذلك العالمي، بسبب تأثير العولمة الرأسمالية والدور الكبير للصناديق الأجنبية في دعم منظمات عديدة في هذا المجتمع؟

تدعى هذه الورقة أنّ المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل يتأثر من جميع

اللاعبين الناشطين فيه، ومن جميع الدوائر التي ينتمي إليها المجتمع العربي أو يعمل فيها. يضاف إلى ذلك أنّ الصراع العربي الإسرائيلي له تأثيره البنيويّ البالغ على جميع هذه الدوائر، وذلك لكون العرب مواطني إسرائيل جزءاً من الشعب الفلسطينيّ والأمة العربيّة. لذا، تحليل وفهم المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إسرائيل يتطلبان رؤية تحليليّة شموليّة بمقدورها تفكيك هذا المجتمع وأطره، وفهم دوره الحاليّ والممكن في سياق واقع الجماهير العربيّة في إسرائيل.

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في تطوّر المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، مع وجود بعض المؤشّرات في السنوات الأخيرة تؤسّس لمرحلة رابعة.

- **المرحلة الأولى: 1948 - بداية السبعينيّات:** مرحلة البداية والتأسيس: هذه المرحلة الصعبة التي تلت النكبة. استغرق الخروج من الحالة المعنويّة بعد النكبة، وخصوصاً في ظلّ الحكم العسكريّ الذي فُرض في معظم هذه المرحلة، وقتاً طويلاً. شهدت هذه المرحلة بداية العمل لإقامة أطر المجتمع المدنيّ العربيّ. فأقيمت بعض الجمعيات لتلبية احتياجات المجتمع المحليّ وبعض الأطر والفعاليّات التي كانت مرتبطة بالنضال السياسيّ والحياة الثقافيّة كالأطر الطلّابيّة في الجامعات (نخلة، 2008؛ غانم ومصطفى، 2009).
- **المرحلة الثانية: بداية السبعينيّات - بداية التسعينيّات:** مرحلة النهضة، الانتظام كأقلّيّة قوميّة واتّساع العمل الجماهيريّ الشعبيّ: شكّلت أحداث يوم الأرض الأوّل في العام 1976 محطة هامّة في حياة العرب في إسرائيل. سبقت هذا اليوم التاريخيّ تحضيرات هامّة وحالة من النهوض والاحتجاج والتنظيم، كإقامة لجنة الدفاع عن الأراضي، واتّحادات الطلبة الثانويّين والجامعيّين، ولجنة المبادرة الدرزيّة، وتنظيم نشاطات احتجاجيّة هائلة ضدّ مصادرة الأراضي وهدم البيوت. خلق نجاح يوم الأرض تفاعلات هامّة على صعيد المجتمع الفلسطينيّ أدّت إلى إحداث تغييرات جذريّة في وعي المجتمع وتنظيمه الاجتماعيّ والسياسيّ. شهدت هذه المرحلة أعمالاً شعبيّة هامّة كمحاولة تنظيم مؤتمر الجماهير العربيّة الأوّل في العام 1980، الذي خلق حراكاً جيّداً في أوساط العرب وأسهم إسهاماً كبيراً في تأسيس خطاب الحقوق الجماعيّة لأقلّيّة قوميّة أصلائيّة. وقد صدر عن الاجتماعات التحضيريّة لهذا المؤتمر وثائقٌ جيّدةٌ مؤسّسة، كوثيقة 6 حزيران التي وقّع عليها آلاف العرب، و"مشروع بيان مؤتمر الجماهير العربيّة في إسرائيل". وعلى الرغم من أنّ هذا المؤتمر قد حُظر بموجب أصدره وزير الأمن بيغن يستند إلى أوامر الدفاع (حالة الطوارئ 1945)، فإنّ أثره في حياة الجماهير العربيّة وحراكها السياسيّ كان بالغاً (الكتاب الأسود - المؤتمر المحظور، 1981). فأُسّست في هذه المرحلة عدّة أطر تمثّل الجماهير العربيّة، كلجنة المتابعة العليا، ولجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ، ولجان متابعة أخرى. شهدت هذه المرحلة أيضاً مظاهرات ضخمة

احتجاجاً على استمرار الاحتلال وتضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في أواخر عام 1987، كمظاهرة الناصرة التي حملت اسم "مظاهرة الخمسين ألفاً".

كذلك شهدت هذه المرحلة تغييرات سياسية كبيرة، كإقامة أحزاب جديدة، كالحركة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية، على سبيل المثال؛ وشهدت إقامة عدّة جمعيات عربية بعضها كان بتأثير من الحركات السياسية أو تتبّع لها مباشرة، كجمعيات إسلامية عديدة.

امتازت هذه المرحلة بالأعمال الشعبية الهائلة، وبتداخل العمل الشعبي والسياسي والمشاركة الجماهيرية الواسعة في نشاطات المجتمع المدني.⁽³⁾ كذلك شهدت زيادة في تأسيس جمعيات عربية، وبخاصة بعد سنّ قانون الجمعيات وسريان مفعوله في العام 1981. يقدر عدد الجمعيات العربية حتى العام 1990 بنحو 190 جمعية (نخلة، لدى: غانم ومصطفى، 2009).

• المرحلة الثالثة: بداية التسعينيات حتى اليوم: مرحلة المؤسسة الاحترازية المهنية وإقامة الجمعية المهنية: تمتاز هذه المرحلة بتعميق للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية عمومًا، والخصخصة بصورة خاصة، وبالآثار العميقة للعولمة على المجتمع، وبضعف العمل السياسي، وبنمو وتبلور طبقة وسطى في المجتمع العربي في واقع يعيش فيه معظم أبناء المجتمع تحت خط الفقر، وبأحداث سياسية مهمة أثرت على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (كتوقيع اتفاقية أوسلو و "هبة القدس والأقصى"). كل هذه العوامل أسهمت في حصول زيادة ملموسة في عدد الجمعيات العربية المسجلة في المجتمع العربي (جمال، 2017؛ غانم ومصطفى، 2009).⁽⁴⁾ نموّ المجتمع الفلسطيني وتطوره من ناحية سكانية واجتماعية - اقتصادية، واتساع حالة التعددية السياسية والدينية والاجتماعية بين أوساط جماهيرنا العربية، كان لها أثرها في ازدياد عدد منظمات المجتمع المدني. في معظم سنوات هذه المرحلة، اتسع تأثير اليمين الإسرائيلي في السياسة وسيطر على مقاليد الحكم؛ إذ سعى لتنفيذ مشاريع قومية جديدة تجاه العرب في إسرائيل، كسنّ قوانين تعمّق يهودية الدولة، وتسلب حقوقاً جماعية للعرب، وتمسّ مسأاً ملموساً بالحيز الديمقراطي، الأمر الذي يتضرر فيه العرب أولاً بسبب مواقفهم الراضية لأجندة المؤسسة الحاكمة. ومع اتساع سياسات الاضطهاد، تبرز الحاجة إلى الرفض وتنظيم صفوف الأقلية والحاجة إلى تطوير أدوات نضالية جديدة أو برامج لمواجهة

(3). للإطلاع على معطيات بشأن المشاركة السياسية غير المؤسسية، راجع: غانم ومصطفى (2009)، الفصل السابع، البند الثاني حول "النضال السياسي الخارج برلمانّي (الجماهيرّي)".
(4). من المهم الإشارة إلى أن هذه المرحلة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تسجيل جمعيات في المجتمع الإسرائيلي، لا في المجتمع العربي فحسب (انظر: الكتاب السنوي للجمعيات، 2014).

الواقع الجديد. ذاك شجّع تأسيس جمعيات وأطر شعبية جديدة لمواجهة السلطة، كاللجان الشعبية المحليّة والقُطريّة وشبّات الحركات لمواجهة البرامج السلطويّة المختلفة. وكان للتطوّرات على الساحة الفلسطينيّة أثرها على الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ فقد تفاعلت الجماهير العربيّة مع المستجدّات على الساحة الفلسطينيّة، فانعكس ذلك في الثمانينيّات في الحراك الاحتجاجيّ ضدّ الاجتياح لجنوب لبنان والداعم للانتفاضة الشعبيّة التي انطلقت في كانون الأوّل عام 1987، وكذلك كان لتوقيع اتّفاقيّة أوسلو أثر بالغ على الجماهير العربيّة في إسرائيل، إذ دفع في اتجاه أخذ المواطنين العرب مسؤوليّة عن وضعهم، ولا سيّما أنّ قضايا العرب داخل الخطّ الأخضر لم تُردّ في هذه الاتّفاقيّة.

يُقسم جمال (2017؛ 2008) هذه العوامل التي أدّت إلى إقامة منظمات مجتمع مدنيّ فلسطينيّ إلى مجموعتين: عوامل داخلية متعلّقة بالمجتمع العربيّ، وأخرى خارجيّة وفي داخل كلّ مجموعة صُنّفت العوامل إلى سلبية وإيجابيّة. في ما يلي أوردُ هذه العوامل باقتضاب كما عُرضت لدى جمال (2017: 135):

عوامل داخلية إيجابية:

1. تَقْوَى استقلاليّة الفرد في المجتمع العربيّ.
2. ازدياد عدد الأكاديميين العرب واتّساع تخصصاتهم.
3. ارتفاع الوعي الاجتماعيّ - السياسيّ عند العرب، وتمسّكهم بحقهم بالمواطنة المتساوية.
4. ازدياد المبادرات الاجتماعيّة لدى القيادات العربيّة الشابّة، وتحقّق نجاحات لمنظمات مدنيّة عربيّة.

عوامل داخلية سلبية:

1. تدهور أشكال التضامن الاجتماعيّ التقليديّ والدعم المتبادل داخل المجتمع.
2. ضعف الأحزاب السياسيّة العربيّة.
3. عدم نجاعة الخدمات الاجتماعيّة التي تزوّدها السلطات المحليّة العربيّة.

عوامل خارجيّة إيجابية:

1. عَوَلة فكرة حقوق الإنسان واتّساع تأثير الحركات الاجتماعيّة في العالم.
2. اتّساع قطاع المنظمات غير الحكوميّة في إسرائيل واتّساع حضوره في الساحة العامّة.
3. وجود موارد ماليّة خارجيّة متاحة.
4. الثورة الرقميّة وإمكانيّات استخدام الأدوات الإلكترونيّة.

عوامل خارجية سلبية:

1. مشاركة سياسية في الكنيست غير مُجدية.
2. نقص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة.
3. سوق عمل يمتاز بالفصل وغياب فرص اقتصادية ملائمة لقدرات الأكاديميين العرب.

في ما يتعلق بعدد تنظيمات المجتمع المدني، لا معطيات متوافرة بشأن التنظيمات الشعبية غير الرسمية أو المسجلة كجمعيات، كاللجان الشعبية والفصائل الاجتماعية والسياسية والثقافية والحركات الشبابية المحلية والقطرية وغيرها. لكن الارتفاع الملحوظ والهائل في عدد الجمعيات المسجلة يمكن اعتباره مؤشراً لزيادة تنظيمات المجتمع المدني. فحسب معطيات مركز دراسة القطاع الثالث في جامعة بن جوريون،⁽⁵⁾ بلغ عدد الجمعيات العربية المسجلة في العام 2004 ألفين ومئتين (2,200)، من بينها 1,135 جمعية فعّالة، معظمها في منطقة الشمال، وتعمل غالبيتها في مجال الثقافة والترفيه (لدى غانم ومصطفى، 2009: 299). وحسب هذه المعطيات، أقيمت 698 جمعية في الفترة الواقعة بين العامين 2000-2004، وفي الفترة الواقعة بين العامين 1995-1999 أقيمت 698 جمعية، وفي الفترة الواقعة بين العامين 1990-1994 أقيمت 471 جمعية، وخلال الفترة الواقعة بين العامين 1985-1989 أقيمت 301 من الجمعيات، وحتى العام 1948 كان هناك 117 جمعية عربية فقط (المصدر السابق، ص 300).

ووصل عدد الجمعيات المسجلة في العام 2006 -حسب جمّال (2017: 122-123)- إلى 2,609، من بينها 1517 جمعية ناشطة.⁽⁶⁾ معنى ذلك أنّه جرى تسجيل 409 جمعيات في فترة العامين 2005-2006، وحدثت قفزة نوعية في عدد الجمعيات الفاعلة؛ فخلال سنتين فقط انضمت إلى النشاط 382 جمعية.⁽⁷⁾ من بين الجمعيات الفاعلة، هناك 1,358 جمعية تنشط كمزودة للخدمات، و 132 جمعية تقدم أنواعاً مختلفة من الدعم (المصدر السابق). ويشير جمّال إلى أنّ قسمًا كبيراً من الجمعيات التي سُجّلت في سنوات التسعين مصنّف على أنّه جمعيات

(5) من المهمّ الإشارة إلى نقص المعطيات في العُقد الأخير بشأن الجمعيات العربية. فقد وفرّ مركز أبحاث القطاع الثالث هذه المعطيات حتى منتصف العقد الماضي. ولكن بسبب إيقاف التعاقد بين المركز ومسجّل الجمعيات على أثر إقامة موقع جايدستار، لا تتوافر معطيات حديثة في هذا المعهد.

(6) تجدر الإشارة إلى أنّ عدد الجمعيات المسجلة في إسرائيل وصل في العام 2006 إلى 42,422 جمعية (الكتاب السنوي للجمعيات، 2014).

(7) حسب معطيات الكتاب السنوي للجمعيات (2014) الذي يعتمد على معطيات من مسجّل الجمعيات، سُجّلت في إسرائيل (لغاية العام 2013) 52,910 جمعية، بمعدل 1,497 جمعية جديدة سنوياً حسب معطيات العامين 2012-2013. هذا الكتاب لا يفضّل بشأن عدد الجمعيات العربية.

احتجاجية ناقدة للسياسات السائدة. وعلى نحو أكثر تفصيلاً نذكر أن الجمعيات الفاعلة مصنفة كما يلي: 476 في مجال الثقافة والترفيه؛ 295 في مجال التربية والبحث؛ 47 في مجال الصحة؛ 224 في مجال الرفاه الاجتماعي؛ 25 في مجال جودة البيئة؛ 90 في مجال البناء والتطوير؛ 130 هي تنظيمات مدنية وقانون وتغيير اجتماعي؛ 37 جمعية إحسان؛ 2 منظمات دوليتان؛ 189 منظمة في مجال الدين والخدمات الدينية؛ 13 هي نقابات ومؤسسات مهنية؛ 5 لتخليد وإحياء الذاكرة (جمال، 2017: 125).

قسم كبير من الجمعيات تنشط على الساحة المحلية. ثمة معطيات بشأن عدد الجمعيات ومجالات نشاطاتها في أم الفحم والناصرة ورهط في العام 2007، كعينة لثلاث مدن عربية، نُشرت في ملف معلومات لصندوق أبراهام (2013)، تشير إلى وجود عدد كبير من الجمعيات المسجلة التي تنشط في مجالات مختلفة. في الناصرة (64,800 نسمة) نشطت 140 جمعية، وفي أم الفحم (42,000 نسمة) نشطت 52، وفي رهط (40,400 نسمة) نشطت 35 جمعية.

انتهاكات حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ووضع حقوق الإنسان العربي، والتغيرات الاجتماعية - السياسية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع العربي، كان لها الأثر على مجالات نشاط الجمعيات. حسب كاوفمان وجدرود (2006)، تشكلت منظمات التغيير الاجتماعي نسبة كبيرة من المنظمات العربية بالمقارنة مع المنظمات اليهودية. ففي الفترة الواقعة بين العامين 1981-2001، شكّلت المنظمات العربية 29.3% من منظمات التغيير الاجتماعي، في حين أن نسبة العرب السكانية داخل الخط الأخضر قرابة 20%. من بين 204 جمعيات مسجلة: 72 جمعية نشطت في مجال حقوق الإنسان؛ 48 في مجال حقوق النساء؛ 45 في المجال الاجتماعي الاقتصادي؛ 7 جمعيات في المجال البيئي؛ 3 جمعيات في مجال الدين والدولة؛ 25 في مجال العلاقات اليهودية العربية؛ 4 في مجال الصراع الإسرائيلي العربي. وحسب دوسية المعلومات عن المجتمع العربي التي أصدرها صندوق أبراهام في العام 2013 (وتعتمد على معطيات المركز لبحث القطاع الثالث في جامعة بن جوريون)، من بين 661 جمعية للتغيير الاجتماعي سُجّلت في الفترة الواقعة بين العامين 1981-2001، هناك 194 جمعية شكّلت لتخدم المجتمع العربي. حسب نفس المصدر، تشكلت منظمات حقوق الإنسان العربية 10% من الجمعيات، بينما تشكلت هذه الجمعيات 6% من الجمعيات اليهودية.

كذلك يبرز في المعطيات حول الجمعيات (صندوق أبراهام، 2013) الحضور البارز للجمعيات النسائية والنسوية العربية بالمقارنة مع المعطيات التي في الوسط اليهودي. فحسب معطيات العام 2004، شكّلت هذه المنظمات 11% من مجمل المنظمات النسائية في إسرائيل، علماً أن الجمعيات العربية آنذاك لم تشكل سوى 5% من الجمعيات في إسرائيل. حسب غانم ومصطفى (2009)، وصل عدد الجمعيات

النسائية والنسوية العربية في العام 2006 إلى 141 نشطت في المجالات التالية: الرفاه الاجتماعي (67)؛ التربية والتعليم (21)؛ المجال الجماهيري (28)؛ الثقافة والترفيه (16)؛ مجالات أخرى (9).⁽⁸⁾ حسب التحليل لهذه المعطيات المقترحة في دوسية صندوق أبراهام (2013)، يُعزى ارتفاع عدد الجمعيات النسائية والنسوية إلى عاملين هما: الحاجة إلى أطر منفردة للنساء لكون المجتمع العربي مجتمعاً تقليدياً؛ والرغبة في إحداث تغيير في مكانة المرأة العربية. حسب اعتقادي، في الإمكان إضافة عامل ثالث مرتبط بوجود مصادر تمويل وصناديق مختلفة عديدة تقترح دعماً مالياً في مجال رفع مكانة المرأة، الأمر الذي شجّع إقامة هذا النوع من الجمعيات.

يرى جمال (2017)، الذي أشار إلى حدوث موجتين ملحوظتين في تسجيل جمعيات عربية حدثتا بعد اتفاقية أوسلو وبعد أحداث "هبة القدس والأقصى"، أنّ هناك مؤشرات لموجة ثالثة تحدثت في السنوات الأخيرة، وتشمل تأسيس جمعيات إضافية في مجالات جديدة أو لسدّ فراغ في مجالات معينة. من الأمثلة التي يعطيها جمال مركز "إنجاز" الذي يختص بدعم الحكم المحلي العربي، ومركز "حراك" الذي أقيم لمعالجة قضايا التعليم العالي (توقّف نشاط هذا المركز مؤخراً لعدم وجود تمويل له). بوسعي أن أضيف مثلاً آخر هو إقامة جمعية محامين تعالج قضايا الفساد في الحكم المحلي ومسألة الإدارة الرشيدة.

هل نحن بصدد مرحلة جديدة ونقلة إضافية في تطوّر المجتمع المدني الفلسطيني؟ في السنوات الأخيرة، تبرز تطورات قد تبشّر وتؤسّس لولادة مرحلة جديدة في المجتمع المدني الفلسطيني بتطوّر فيها العمل المشترك الشعبي والفعاليات الحزبية والسياسية مع العمل المهني الحر للجمعيات. من أهمّ هذه التطورات:

- اتساع ظاهرة تأسيس لجان شعبية محلية في المدن والقرى العربية: هذه اللجان هي فعاليات محلية مختلفة، بما في ذلك الأحزاب وأحياناً السلطة المحلية. وبرزت إقامة إطار قطري في لجنة المتابعة العليا للتسيق مع هذه الأطر، والمبادرة لإقامة لجان جديدة وتجنيدها لتنظيم نشاطات احتجاجية. تقوم هذه اللجان بدور مهم للتسيق بين جميع القوى الفعالة محلياً، وكحلقة وصل بين القوى المحلية والهيئات القطرية، ولا سيما لجنة المتابعة العليا. في ظل تراجع العمل الحزبي وقدرة الأحزاب على تنظيم نشاطات جماهيرية كبيرة والتجنيد لنشاطات قطرية، قد تشكل اللجان الشعبية بديلاً معيئاً يسهم في دعم العمل السياسي.

(8). يشير الباحثان غانم ومصطفى إلى الإشكالات في المعطيات المتعلقة بتسجيل نوع عمل الجمعيات؛ فعلى سبيل المثال، لم تسجّل أي جمعية كدينية على الرغم من وجود جمعيات نسائية تتبع للحركات الإسلامية وتعمل في المجال الديني.

- التعاون الآخذ في الأوسع بين الجمعيات الاحترافية المهنية واللجان الشعبية.
 - المبادرة إلى تنظيم القدرات والطاقات البشرية العربية، برعاية لجنة المتابعة العليا، وبقيادة عدد من المثقفين العرب.
 - بدايات لمأسسة التعاون بين الجمعيات المهنية والعمل السياسي الحزبي: المؤشر الرئيسي لهذا التطور هو إقامة المنتدى الحقوقي والمرافعة الدولية. وقد برز التعاون بين ممثلي المجتمع السياسي والجمعيات في تنظيم الوفود إلى الاتحاد الأوروبي ودول مختلفة.
 - إعادة تشكيل اتحاد لجان أولياء أمور الطلبة العرب والاتحاد القطري للطلبة الثانويين العرب.
 - الحركات الاحتجاجية والشبابية: برز في السنوات الأخيرة ظهور حركات احتجاجية مختلفة للتصدي لمخططات سياسية تنتهك حقوق الجماهير العربية.
- أعتقد أنّ هذه التطورات، مع استمرار التوجهات التي أشير إليها في المرحلة الثالثة، قد تؤدي إلى تراكم لتطورات بإمكانها أن تُحدث نقلة نوعية للمجتمع المدني العربي في إسرائيل. من مميزات هذه الظاهرة قدرتها على تجنيد ناشطين ينتمون إلى أحزاب مختلفة إلى جانب ناشطين وقوى غير ناشطة حزبياً.

تحديات ومعضلات وأسئلة حول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها وإمكانات تطورها

على الرغم من محدودية التأثير السياسي للعرب في إسرائيل، تقدّر بعض الأبحاث أنّ منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تحقّق عدّة إنجازات على صعيد الحقوق المدنية والفرديّة، ومعالجة مشاكل محلية مختلفة، وعلى صعيد الإسهام في بلورة وعي جماعيّ قوميّ يطالب بالحقوق الجماعية والقومية (جمال، 2017؛ Payes, 2003, 2005)، وكذلك طرح قضايا حقوق الإنسان داخل مجتمعنا العربيّ. وتشير دراسات أخرى إلى الانعكاس الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني على العمل السياسي، وعلى وجه الخصوص في الجانبين المهني والقانوني في طرح قضايا العرب والوصول إلى معلومات والانكشاف والتعامل مع الإعلام (غانم ومصطفى، 2009). كذلك أسهمت المؤسسات في تطوير أدوات العمل النضالي وتوفير موارد مالية جديدة لنضالات الجماهير العربية. على صعيد التنمية الاقتصادية، أسهمت الجمعيات في إيجاد أماكن عمل جديدة، وفي معالجة قضايا اجتماعية وبيئية، وتقديم خدمات في مجالات خدمية انسحبت منها الدولة (أو لم تقم أصلاً بأيّ دور فيها). في مقابل الحديث عن إنجازات وإيجابيات، هناك مآخذ وإشارة إلى الآثار السلبية، وبخاصة على خلفية نموّ منظمات المجتمع المدني الاحترافية المهنية.

ومن أهمّ المآخذ أنّ النجاحات هي وهميّة وليست حقيقية، وبخاصّة أنّ الإنجازات تكون -في الغالب - محدودة وفي مجالات معيّنة لها علاقة -في المعتاد- بالموارد وبقضايا مدنيّة ولا تشكّل تغييراً إستراتيجياً أو جوهرياً في وضع ومكانة الأقلّيّة الفلسطينيّة (صندوق أبراهام، 2013). مقابل هذا الادّعاء، هناك الطرح الذي يبنى على أهمّيّة مراكمة الإنجازات الصغيرة لأنّها تؤثر على جوانب الحياة المختلفة لدى المواطنين العرب، ولا سيّما الطبقات المستضعفة، وكذلك إنّ هذه الإنجازات الماديّة تسهم في تطوّر وسمود المجتمع العربيّ. علاوة على هذا، بعض الإنجازات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بقضايا إستراتيجيّة كقضيّة مكانة اللغة العربيّة وتطوير الثقافة الفلسطينيّة وحفظ التاريخ الفلسطينيّ وتوثيقه وتوفير بنى تحتيّة تنظيميّة في حالات الطوارئ، كالحماية القانونيّة والإعلام وغيره. كذلك كان لهذه المؤسّسات دور في تدويل قضيّة حقوق الإنسان للأقلّيّة العربيّة في البلاد؛ ففي التقارير الدوليّة الخاصّة بمنظّمات حقوقيّة عالميّة ووزارات خارجيّة لدول، جرى التطرّق إلى وضع الفلسطينيّين في المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 ولم يجر التطرّق إلى حقوق الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل (حسان، 2004). فدور هذه المؤسّسات في نضالات تهدّد نظام المواطنة المبني على التمييز والفصل العنصريّ يجعلها أحد أهداف اليمين الإسرائيليّ المتطرّف. حسب جمّال (2017)، كان لنموّ منظّمات حقوقيّة وتحقيقها لبعض الإنجازات ثمّن، حيث كان ردّ فعل القوى المعادية للديمقراطيّة المسّ بالديمقراطيّة وبالمنظّمات الحقوقية نفسها وبسنّ قوانين تفرّغ إنجازات المجتمع المدنيّ من مضمونها. ثمّة مآخذ أخرى وردت في المصدر نفسه، تتعلّق بتأثير الجمعيات السلبية على قيم التطوّع والعتاء. فبعض الأمور التي أُجرت تطوّعاً قبل مرحلة التنظيمات الاحترافيّة المهنيّة في العمل الشعبيّ والحزبيّ أصبحت اليوم مقابل ثمن ماديّ؛ وهو ما انعكس سلبيّاً على العمل السياسيّ والعمل التطوعيّ في المجتمع، ولا سيّما أنّ هناك عزوفاً عن العمل السياسيّ والاندماج في الأحزاب لصالح العمل في الجمعيات من قبل المثقّفين والنخب المختلفة في المجتمع (غانم ومصطفى، 2009). وثمّة مآخذ آخر يتمثّل في أنّ بعض الجمعيات تعمل بدون مرجعيّات سياسيّة، على الرغم من أنّها تتحدّث باسم الجماهير العربيّة (جبارين، 2007). يشير جبارين إلى وضعيّة التوتّر القائمة أحياناً في العلاقة بين الأحزاب والجمعيات، وبخاصّة أنّ الجمعيات تأخذ دور الأحزاب السياسيّة أحياناً، أو لوجود معادلة تكون فيها الأحزاب ضعيفة لأنّ المعرفة المهنيّة والإمكانيّات الماديّة في يد الجمعيات. أضف إلى ذلك أنّه ثمّة حالة من الفوضى أحياناً، وذلك لوجود جمعيات عديدة تشبّط في المجال نفسه وينافس بعضها بعضاً على مساحات التمويل ومجالاته ومصادره (غانم ومصطفى، 2009؛ صندوق إبراهيم، 2013). كذلك يؤخّذ على الجمعيات العربيّة أنّ بعضاً من النشاطات التي تقيمها هذه الجمعيات قد نُفذ في السابق بأطر مشتركة يهوديّة عربيّة، وبالتالي فإنّ العرب -بتأسيس جمعيات عربيّة- قد خرجوا من الحيز المشترك لصالح العمل المنعزل،

وأنّ الجمعيات العربيّة لا تُؤلي العمل في أطر مشتركة وزناً كبيراً، وهو ما قد يعود بالفائدة على المجتمع العربيّ (صندوق أبراهام، 2013). من المهمّ الإشارة إلى أنّه في بعض الحالات قد فضّل ناشطون عرب فضّ الشراكات ضمن جمعيات مشتركة، وذلك بفعل الأثر السلبيّ لعلاقات القوى على العرب (نحو: اللغة؛ الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار الرأى العامّ لدى الأغليّة؛ عدم مراعاة احتياجات المجتمع العربيّ؛ لعدم وجود آفاق تقدّم للعرب في المؤسسات المشتركة). في قسم آخر من الحالات، كان لوجود عرب في جمعيات مشتركة أثر كبير على خوض نضالات داخل هذه المؤسسات أسهمت في إحداث تغييرات جوهرية فيها من حيث المبنى والمواقف.

سأتناول، في ما يلي، مناقشة بعض المحاور الهامة في عمل المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، التي تتطرّق إلى بعض التحدّيات التي يواجهها هذا المجتمع، وذلك بغية التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها تقوية وتطوير عمل المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في إسرائيل في مواجهته لهذه التحدّيات.

المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ حسب وثيقة "التصوّر المستقبليّ للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل"

لنبدأ من السؤال المركزيّ الذي تتمحور حوله هذه الورقة وهو: أيّ مجتمع مدنيّ نريد، ولماذا نعمل على تطويره؟ والجواب على ذلك يكمن في فهم الواقع السياسيّ للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل وأهداف نضالهم في الدولة. فالحاجة إلى مجتمع مدنيّ فلسطينيّ قويّ تكمن في الدور الذي من الممكن أن يؤديه في دعم نضال العرب في إسرائيل لتغيير واقعهم السياسيّ وتحصيل حقوقهم الكاملة. وفي سبيل توضيح هذا المنطلق، سأستعين بوثيقة "التصوّر المستقبليّ للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل" التي أُعدّت بمبادرة من قبل اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وباطّلاع لجنة المتابعة العليا، وبمشاركة 37 شخصيّة عربيّة تمثّل قطاعات مختلفة⁽⁹⁾، الوثيقة التي خصّصت فصلاً حمل العنوان "العمل المؤسّساتيّ والعمل السياسيّ"⁽¹⁰⁾. تتناول هذا الفصل، في أساس ما تتناول، عمل المؤسسات التمثيلية (كلجنة المتابعة، واللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة - على سبيل المثال)، وكذلك تتطرّق إلى بناء مؤسسات محليّة وقطريّة عربيّة، وإلى الحاجة لمواصلة

(9). مراجعة قائمة الأسماء تشير إلى أنّ قرابة نصف المشاركين عرّفوا على أنّهم ينتمون لجمعيات مختلفة في المجتمع المدنيّ. بعض هذه المنظمات عربيّة، وبعضها الآخر يمكن تعريفه بأنه يهوديّ عربيّ ("سيكوي") أو إسرائيليّ ("فان لير"). مشاركة الباحثين والأكاديميين كانت بارزة، ومشاركة السياسيين في إعداد هذه الوثيقة كانت ضعيفة.

(10). كما جاء في الوثيقة، اعتمد في كتابة هذا الفصل على بحث قدّمه السيّد جعفر فرح مدير مركز "مساواة" وناقشته المجموعة.

تعزيز هذا التوجّه. تخصيص فصل كامل لهذه المسألة يعبر عن الدور المهم الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في نظر القيادة السياسيّة للجماهير العربيّة في نضال المواطنين العرب في الدولة. جاء في مقدّمة ذاك الفصل:

"تشكّل المؤسسات المجتمعيّة العماد لتنفيذ الرؤية الجماعيّة لمجتمع مُقْصَى عن مؤسسات الدولة مثل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إذ يتطلّب تطوير الحراك السياسيّ والثقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ للعرب الفلسطينيين في إسرائيل تطويراً لمبنى المؤسسات التنظيمي، ليوائم بين قدرة التحرك ضمن مؤسسات الدولة وقدرة التحرك المستقلّ كمجتمع له مؤسساته وقيادته السياسيّة المجتمعيّة. إنّ بناء المؤسسات الوطنيّة وتوضيح أدوارها الداخليّة وعلاقتها بالمؤسسات الحكوميّة والسلطات المحليّة المنتخبّة والمبادرات الفرديّة والقطاع الخاصّ والمؤسسات الحزبيّة هي من أهمّ التحديات التي تتطلّب نقاشاً واتّخاذ قرارات" (اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، 2006: 35).

وقد تطرّق هذا الفصل إلى التامّي السريع في عدد المؤسسات المحليّة والقطريّة، لكنّه أشار في الوقت نفسه إلى افتقار مجتمعنا إلى رؤية إستراتيجيّة لتطوير وتنسيق العمل المؤسّساتي على أشكاله.

وضمن الأسس المقترحة لتطوير عمل المؤسسات، اقترح الفصل إقامة مؤسسات مهنيّة تتّبع للهيئات التمثليّة القطريّة، وتنظيم العلاقة بين المؤسسات المختلفة، وتعميق التنسيق بين الأحزاب، وتوثيق العلاقة بين المؤسسات الوطنيّة والتيارات السياسيّة، وبناء خطة وطنيّة للتنمية، ووضع "تصوّر لتطوير وملاءمة المؤسسات التي تستطيع أن تتقدّم العمل السياسيّ بما يلائم الرؤية الشاملة والتي تناسب التطلّعات والمرحلة السياسيّة الحاليّة والمستقبليّة، من خلال توضيح الأدوار بين المؤسسات المجتمعيّة وتقاسم الأدوار بين المؤسسات القائمة وبناء المؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية" (المصدر السابق، 2006: 38). واقترح هذا الفصل تطوير عمل لجنة المتابعة العليا، وإقامة لجان فرعيّة وأذرع تنفيذيّة مهنيّة - وكلّ هذا يتطلّب تجنيد أموال.

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على صدور هذه الوثيقة، يمكن القول إنّ حدث بعض التقدّم في بعض البنود، ولكن هذا لم يحدث بناء على رؤية إستراتيجيّة شاملة لتطوير وتنسيق مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني؛ فهذه الرؤية لم توضع بعد، وأرى أنّ الحاجة إليها ما زالت قائمة.

تمكّن الإشارة أنّ هناك ارتفاعاً ملحوظاً في إقامة مؤسسات وأطر وتعزيز لعمليّات التنظيم الداخلي، ولكن هناك نوع من الفوضى؛ فقسم من هذه الأطر لا يصبّ في تعميق الوعي بالهويّة العربيّة الفلسطينيّة الوطنيّة والديمقراطيّة وتحديّ التقسيمات الإثنيّة كما أشارت وثيقة التصوّر المستقبلي. هناك حاجة ماسّة إلى بلورة رؤية تضمن التعدديّة لكن تعزّز الانتماء الجماعيّ الوطني، وتعزّز قيم التسامح والديمقراطيّة

وحقوق الإنسان داخل المجتمع العربي. أمّا في ما يتعلّق بالتنسيق بين المؤسسات نفسها، فنمّة نقص في الأطر التشبيكية والعامّة التي من المهمّ إقامتها، مع الإشارة إلى أنّ هناك تطوّرًا في السنوات الأخيرة في إقامة لجان شعبية محليّة وإطار تنسيقيّ قُطريّ بينها. كذلك إنّ بناء رؤية، وتعميق التنسيق بين المؤسسات، ومعرفة المجالات التي ينقصها أطر ومؤسسات، كلّ هذه تحتاج إلى مسح شامل لمؤسسات المجتمع المدنيّ العربيّ.

تمكّن الإشارة كذلك إلى أنّ لجنة المتابعة العليا قد أفرزت لجانًا فرعيّة، وأنّ هناك اجتماعات دورية واتّخاذ مواقف من القضايا السياسيّة التي تواجه جماهيرنا العربيّة، ولكن لم تقم أجهزة تنفيذيّة مهنيّة للجنة المتابعة ولجانها الفرعيّة، كما لم تنظّم عمليّة جمع الموارد لتمويل هذه اللجنة، ولذا ما زالت تعاني من شحّ الموارد. في هذا الصدد، يمكن التعامل مع مؤتمر القدرات البشريّة كمبادرة لتنظيم القدرات البشريّة العربيّة إلى جانب لجنة المتابعة كمشروع مميّز يعتمد المبادرة لا ردّ الفعل فحسب. انطلقت من هذا المشروع ثماني مجموعات عمل. ما زال الأمر مبكرًا لتقييم هذه المبادرة التي ما زالت في بدايتها، وما زالت مقتصرة على العمل القُطريّ النخبويّ ولم تتّسع إلى المستوى المحليّ. كذلك ملاحظ أنّ هناك تحسّنًا ملحوظًا في التنسيق بين الأحزاب، ولا سيّما بعد تشكيل القائمة المشتركة رغم التوتّرات الحاصلة من حين إلى آخر، وأعتقد أنّها توتّرات طبيعيّة بين الأحزاب. في هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحالة المعنيّة للمواطنين العاديين تتّسم بخيبة الأمل من السياسيّين والسياسة، والخلافات التي تحدث حول الصراع على "الكراسي" تسهم في تغذية عدم الثقة بالسياسة والإحباط من الوضع السياسيّ العام.⁽¹¹⁾

أمّا بالنسبة للعلاقة بسائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ عمومًا، وبين منظمات المجتمع المدنيّ في شطريّ الخطّ الأخضر، فأعتقد أنّ العلاقات ما زالت هامشيّة، على الرغم من أنّ هناك بعض التقدّم والتعاون قد حصل، ولا سيّما بين بعض الجمعيات والمؤسسات البحثيّة. هناك إمكانيّات كبيرة لتطوير العمل الشعبيّ المشترك بين القوى المختلفة، ولا سيّما في شطريّ الخطّ الأخضر، الأمر الذي سيعتريه أثره على نضال الفلسطينيّين.⁽¹²⁾

وبخصوص العمل والتعاون مع منظمات المجتمع اليهوديّ، من الملاحظ أنّ هناك تعاونًا في الأساس بين المنظمات الحقوقيّة، وأنّ هناك وعيًا أخذًا في الاتّساع بشأن ضرورة بناء شراكات مع منظمات إسرائيليّة على أسس النديّة وعدم التنازل عن المواقف.

(11). استطلاع مدى الكرم الذي عُرض في مؤتمر شفاعمرو بتاريخ 17.3.2018 يؤكّد على هذا الادّعاء.

(12). كنت قد كتبت، في نهاية العام 2016، ورقة يطلب من معهد مدار في رام الله تناولت سبل تطوير العمل الشعبيّ المشترك بين شطريّ الخطّ الأخضر.

في ما يتعلق بالعمل مع مؤسسات دولية لطرح قضايا الفلسطينيين في إسرائيل، هناك تقدّم واضح في هذا المجال ينعكس في عمل المجتمع المدني، ونشاط أعضاء الكنيست العرب ولجنة المتابعة العليا، وكذلك برز في الزيارات الأخيرة لوفد القائمة المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي والتنسيق والتعاون بين أعضاء الكنيست والجمعيات التي أسهمت في تنظيم هذه الزيارات. فضلاً عن هذا، أعلنت لجنة المتابعة العليا منذ ثلاث سنين عن يوم عالمي للتضامن مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، علماً أنّ معظم النشاطات المرافقة لهذا اليوم تنظّم في أوساط الفلسطينيين، وبالتعاون مع سفارات فلسطينية، ولم يأخذ هذا اليوم أبعداً أوسع في العالم. ونقترح أن تتبنى هيئة التحضير لتطوير هذا اليوم لاستفادة إمكانات الاستفادة منه، ولا سيما على ضوء اتّساع حملات الاحتجاج الشعبية في العالم ضدّ ممارسات إسرائيل.

تقليص الحيز الديمقراطي والمس بالجمعيات العربية

في العقد الأخير، تجري في إسرائيل تغيّرات بنويّة تُقلّص تقليصاً بالغاً الحيز الديمقراطي المحدود أصلاً بسبب نظام المواطنة التراتبي (بيلد وشمير، 2008) وحالة الطوارئ المعلنة في إسرائيل منذ إقامتها، والتي تعطي للحكومة صلاحيات هائلة تمكّنها من المس بالحريّات الديمقراطية. وتأتي هذه التغيّرات بمبادرة من قوى يمينية متطرّفة ومعادية للديمقراطية تشمل منظمات مجتمع مدنيّ ينعتها جمّال "بالسيّئة" وأحزاباً ممثلة في الكنيست والحكومة. وتعمل هذه القوى على إضعاف منظمات حقوقية وديمقراطية ورافضة للاحتلال الإسرائيلي، وبضمنها جمعيات عربية. وتقوم هذه القوى بالعمل على إضعاف هذه المنظمات بعدة طرق، أهمّها:

- تقليص الحريّات الديمقراطية في الدولة بسنّ قوانين غير ديمقراطية تمسّ بالحريّات الديمقراطية. هذه القوانين تمسّ بعمل الجمعيات والقوى السياسية المعارضة، وعلى رأسها المنظمات والأحزاب العربية⁽¹³⁾. كذلك هناك محاولات عديدة لإغلاق الطرق أمام عمل الجمعيات، كالمسّ بإمكاناتها للتوجّه إلى المحاكم أو حتّى إحداث تغييرات في الجهاز القضائيّ برمته كي لا يملك الصلاحيات لقبول التماسات تخدم حقوق الإنسان.
- المسّ بشرعية الجمعيات، وذلك عن طريق المسّ بشرعيّتها الجماهيرية عبر حملات إعلامية ونشر خطاب مُعادٍ لها (جمّال، 2018).
- إجراء تغييرات في قانون الجمعيات ترمي إلى التضييق عليها وزيادة الرقابة عليها وتدخل الدولة فيها (جمّال، 2017). بعض هذه التعديلات القانونية

(13). بشأن القوانين واقتراحات القوانين في تقارير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تجد رصداً مفصلاً في: <https://www.acri.org.il/he/37531>.

جرى تحت شعار الشفافية والكشف عن مصادر تمويل من قبل دول أجنبية، وذلك بغية وصمها بأنها متعاونة أو مغروسة من قبل أطراف معادية للدولة. هذه التغييرات القانونية ومحاولات التعديل للقانون تخدم حملة المسّ بشرعية هذه المؤسسات.⁽¹⁴⁾

• المسّ بمصادر التمويل، عبر الضغط على ممولين ووصم نشاطات الجمعيات بأنها يسارية أو تخدم أهداف "أعداء" الدولة. قسم من هذه الحملة تقودها منظمة NGO-Monitor.⁽¹⁵⁾ كذلك شهدت الكنيسة محاولات لتشريع قوانين تفرض ضرائب مرتفعة على تمويل للجمعيات من قبل دولة، أو حتى تحديد هذا التمويل بمبالغ قليلة جدًا (حتى 20,000 شاقل).⁽¹⁶⁾ من المهم الإشارة أنّ قسمًا كبيرًا من اقتراحات القوانين لم تُقرّ في الكنيسة، وذلك بعد نضال كبير للجمعيات وضغوط دولية على الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما أنّ الدول نفسها التي تمولّ قسمًا من نشاطات الجمعيات تدعم الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات كثيرة في الدولة كالجامعات. ولكن الضجة المرافقة لاقتراحات القوانين الكبيرة خدمت حملة المسّ بشرعية هذه المنظمات.

• سنّ قوانين تُشرعن المسّ بحقوق الإنسان والفصل العنصري وتفضيل اليهود في مجالات مختلفة. هذه القوانين جاءت لتفرغ إنجازات بعض المؤسسات من مضمونها، أو لسدّ الطريق عليها من محاولة استعمال القانون أو الفراغ القانوني أو التفسيرات الديمقراطية الممكنة في بعض الحالات للوضعية القانونية لتحقيق مكاسب في مجال حقوق الإنسان وحقوق العرب. من هذه القوانين يمكن ذكر قانون لجان القبول للبلدات الجماهيرية، وسنّ "قانون أساس القومية".

إلى جانب المسّ ومحاولات المسّ بالجمعيات الحقوقية، استعملت الحكومة أنظمة الدفاع (1945) الانتدابية لوضع الحركة الإسلامية الشمالية، وقراية عشرين (20) جمعية تابعة لها، خارج القانون في العام 2015. بعض هذه الجمعيات نشط في المجالات الخدمائية، كتقديم المساعدة للطلبة الجامعيين، وقضايا الرفاه الاجتماعي، وما إلى ذلك. البعض الآخر نشط في مجالات تُعتبر إستراتيجية بالنسبة للأقلية العربية، كجمعيات الأوقاف ودعم القدس والمسجد الأقصى. هذه ليست المرة الأولى التي تُستعمل فيها أنظمة الطوارئ لضرب المجتمع المدني الفلسطيني، فقد سبق ذلك استعمالها لضرب حركة الأرض، ولحظر مؤتمر الجماهير العربية في العام 1980.

(14). للتوسع بشأن محاولات التشريع والتعديلات القانونية، انظر تقارير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: <https://www.acri.org.il/he/36195>.

(15). انظر المنشورات في موقع المنظمة: <https://www.monitor-ngo.org/>.

(16). تجد رصدًا لجميع هذه المحاولات في تقارير جمعية حقوق المواطن.

مسألة التمويل

يعاني قسم كبير من مؤسسات المجتمع العربي من شح كبير في مصادر التمويل. ففي السنوات الأخيرة، لم تتمكن جمعيات مثل مركز "حراك"، ومركز "دراسات"، من توفير مصادر تمويل جديدة لها، وبالتالي توقفت نشاطها المنتظم. وينعكس ذلك أيضًا في أنّ معظم الجمعيات العربية -وعلى وجه الخصوص جمعيات التغيير الاجتماعي- هي جمعيات صغيرة من حيث ميزانياتها ومستوى نشاطاتها. تتبع الإشكاليات والصعوبات المتعلقة في التمويل من عدة أسباب أهمها:

- التعلق بالصناديق الأجنبية الحكومية وغير الحكومية، وهذا يشمل المصادر الأوروبية والأمريكية، ومؤخرًا الأموال القادمة من دول الخليج. الكثير من هذه الصناديق تدعم مشاريع عينية لفترة محدودة، ولا تقدم للجمعيات الدعم المالي المرن الذي يمنحها حرية اختيار الصرف حسب سلم أولويات تختاره هي. التعلق بالتبرعات الأجنبية يجعل المؤسسات العربية متعلقة كذلك بأجندات الممولين ومصالحهم (جمال، 2017؛ غانم ومصطفى، 2009). غانم ومصطفى (2009) أسهبوا في شرح الإشكاليات الكامنة في الموضوع، وبخاصة أنّ بعض هذه الصناديق -وبخاصة الصناديق الصهيونية أو التي تتبع لدول مختلفة وتتأثر من أجندات حكومة إسرائيل- معنية بالتأثير على السياسة العربية في إسرائيل بما يخدم مصالحها وأجنداتها، ولا سيما أنّها غير معنية بتغيير إستراتيجي في وضع العرب، بل بتحقيق بعض إصلاحات تضمن استمرارية الوضع القائم. تجدر الإشارة أنّه ثمة صناديق مختلفة تتأثر أيضًا من حملة اليمين الإسرائيلي ومنظّماته التي تستهدف هذه الصناديق وتتهمها بدعم أطراف سياسية يسارية وعربية في إسرائيل.
- أمّا بالنسبة للأموال التي مصدرها من الخليج العربي، فتمتاز بعدم الشفافية لأسباب مختلفة، ولكنها أيضًا أموال جاءت لتؤثر على الأجندات المحلية، وقد يكون لها آثارها السلبية كما يحدث على الساحة الفلسطينية في الضفة والقطاع وكذلك في الدول العربية.
- من المهم الإشارة هنا أنّ بعض الصناديق الأجنبية أوقفت أو قلصت -بسبب تغيير مصالحها وأجنداتها- تقديم الدعم لمؤسسات عربية أو حقوقية أو حتى سلمية في إسرائيل. ويعود ذلك لأسباب مختلفة، كالتغيرات السياسية في مناطق أخرى في العالم، أو حتى في بلدانها هي. لذلك، هذا الدعم هو غير مضمون في قسم من الحالات.
- ثقافة التبرع في المجتمع العربي: المجتمع العربي في إسرائيل يتبرع -في المعتاد- من دوافع الإحسان أو التصدق المتأثر بالعامل الديني، ويكون ذلك في الغالب لصالح جمعيات دينية. وكذلك تمتاز ثقافة التبرع عند العرب في إسرائيل

بدعم مشاريع ونشاطات محلية، كتجنيد أموال لصالح تطوير مؤسسات تربية أو نوادٍ رياضية محلية أو توزيع منح للطلبة الجامعيين. ثمة نوع آخر من التبرع على شكل رعايات للفعاليات والأنشطة التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني. المقصود أنّ هذا النوع من التبرعات يتطلب نوعاً من الترويج للمتبرع (ذاك شبيه باشتراط بعض الصناديق وضع اسمها ورمزها وأحياناً علم دولتها - إذا كان مصدر الدعم وزارات خارجية لبعض الدول). ثقافة التبرع الرائجة هذه لا تشجّع دعم جمعيات تضرع نُصب أعينها إحداث تغيير اجتماعي وإقامة مشاريع وطنية فُطرية، ولذا فقسّم من تمويل جمعيات تعمل على مستوى فُطري نابع من مصادر أجنبية، باستثناء الجمعيات التي تتبّع للحركات الإسلامية والتي بإمكانها تجنيد التبرعات على أساس ديني (غانم ومصطفى، 2009). كذلك هو الأمر بالنسبة للجمعيات المسيحية الدينية.

- في العقود الأخيرة، تطوّرت في المجتمع العربي طبقة وسطى واسعة (جمعية الجليل ومركز ركار، 2018؛ خلايلة، 2017)، كما أنّ هناك اتساعاً لطبقة الرأسماليين العرب، بما في ذلك ما نجده في مجال الهايتك. ومع نمو هذه الطبقات، يطرح البعض ضرورة تغيير ثقافة التطوُّع في المجتمع العربي والتوجّه لتجنيد أموال من مصادر محلية ومن ممولين عرب. هناك أفكار تُطرح لإقامة صناديق عربية. هناك بوادر أولى لتحقيق نجاحات في تجنيد أموال لصالح جمعيات التغيير الاجتماعي، حيث دفعت الضائقة المالية بعض الجمعيات إلى تطوير آليات جديدة لتجنيد دعم محلي، كتتظيم برامج فنية يُرصد ريعها لدعم الجمعيات (نساء ضد العنف)، والقيام بحملات تجنيد أموال عبر الإنترنت (لتمويل مسيرة العودة/جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين). ربّما تكون هذه هي البدايات لتغيير معين يحدث في ثقافة التبرع في مجتمعنا.
- الدولة كمصدر تمويل: هناك دعم قليل جداً وهامشي للجمعيات العربية بالمقارنة مع الجمعيات اليهودية. في مجالات الثقافة والتربية والعمل الشبابي، ثمة تمييز صارخ في الميزانيات. نذكر هنا وقف التمويل لمسرح "الميدان" بسبب مسرحيات ناقدة أو تعتمد الرواية الفلسطينية التي تعمل السلطات على محاربتها. تحصل جمعيات خدماتية على تمويل من الدولة أو من السلطات المحلية ضمن خصخصة الخدمات. بعض الدعم يكون على هيئة تعاقد لتقديم خدمات معينة (كالخدمات للمستنّين ولكن هم في سنّ الطفولة وما إلى ذلك).
- ترصد الدولة ميزانيات لصالح جمعيات تروّج لمشاريع سلطوية، كالتجنيد والخدمة المدنية وتغذية الانتماءات العرقية، بما يتماشى مع سياسات الضبط والسيطرة.
- نقص التمويل وفقدانه هما تهديد وجودي آخر يهدّد الجمعيات العربية والحقوقيّة عامّة، وهذا الوضع يحثّ العمل المنهجي والتعاون بين مؤسسات

المجتمع المدني والمجتمع السياسي لمواجهة هذا الوضع، وذلك بالعمل لتغيير ثقافة التبرّع داخل المجتمع العربي، وبالبحث عن مصادر دخل جديدة كان من الممكن أن تكون أذرع اقتصادية لهذه الجمعيات تدرّ عليها دخلاً ثابتاً، وكذلك بالعمل المنظم مقابل الصناديق الأجنبية للتأثير على أجدتها. الوضع الحالي يتطلب توخّي الحذر من تأثير الأجدات الأجنبية، ولا سيّما أنّها قد تكون هدّامة. يكفي أن ننظر إلى ما يجري في الدول العربية، وفي مناطق السلطة الفلسطينية، فنرى حجم الدمار الذي يمكن أن يحدثه التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة.

ظاهرة الجمعيات الاحترافية المهنية - الأنجزة (Ngoization)

على نحو ما أشرنا سابقاً، هنالك آثار خلفها الانتقال من مجتمع مدني يعتمد العمل الشعبي والسياسي التطوعي إلى مجتمع مدني في مركزه الجمعيات الاحترافية المهنية. وهنا لا بدّ من الوعي لهذه الآثار، والعمل على تفاديها، وهذا يتطلب أن تكون الجمعيات نفسها على دراية بأثرها السلبي ومحدودياتها وتنظيم نشاطها بالتسيق مع مرجعيات الأقلية العربية السياسية. في الوقت نفسه، لا بدّ من أن تقوم الهيئات السياسية والأحزاب السياسية من مراجعة نفسها ودورها في التراجع الذي حدث في العقود الأخيرة في العمل السياسي والحزبي. فسلبيات ظاهرة "الأنجزة" تتفاقم بسبب تراجع العمل السياسي والشعبي، ولا سيّما أنّها تقوم بملء قسم من الفراغ الحاصل بسبب تراجع الأحزاب والمؤسسات السياسية والشعبية. إقامة الجمعيات الاحترافية المهنية استقطبت -في الغالب- أكاديميين ونخباً عربية في مجالات عدّة، وذلك بسبب طبيعة التخصصات المهنية لهذه الجمعيات. وقامت هذه الجمعيات بتنفيذ مشاريع مختلفة ولكن بطريقة مهنية اقتصرت -كما جرت العادة- على مهنيين وبدون الحاجة إلى إشراك أطراف أخرى كالأحزاب السياسية ولجنة المتابعة التي يُنظر إليها في المعتاد على أنّها عبء، ولا سيّما أنّ هذه الجمعيات أصبحت تملك التمويل، وتتطلق من موقع قوّة فتتوجّه مباشرة إلى "جمهور الهدف" الذي بات مستهدفاً وليس شريكاً حقيقياً للعمل. وحول هذا الموضوع وآثاره على المجتمع الفلسطيني في الضفة والقِطاع، كُتِبَ دعنا (2013:3): "تتجلّى المسافة الفاصلة بين المنظمات غير الحكومية والقاعدة الشعبية بوضوح أكبر عند استخدام التوصيف السلبي للقواعد الاجتماعية بأنّها "فئات مستهدفة" أو "عملاء" أو "أصحاب مصلحة" أو "مستفيدون". فقد باتت هذه المفاهيم، المستخدمة على الدوام في تقارير وكالات التنمية الدولية، من المسلّمات في لغة المنظمات غير الحكومية المحليّة. وتتطوي هذه المفاهيم ضمناً على عملية استبعاد تُمَعِن في

إزالة التسييس عن الشعب بعاملته، وتنفيذ تعبئته، وخلق تطرفه، وتحويل القاعدة الشعبية الفلسطينية الصلبة المتماسكة سابقاً إلى مجموعات مجزأة عاجزة تقع في الطرف المتلقي للخدمات والقيم من الخارج.

ومن بين الأمثلة التي يمكن أن توضح الفرق بين طريقة العمل لدى القوى المختلفة داخل المجتمع المدني الفلسطيني في سنوات الـ 70 - 80، وطريقة عمل الجمعيات في مرحلة "الأنجزة"، طريقة إنتاج وثائق وصياغات إستراتيجية تمثل الأهداف الإستراتيجية للأقلية العربية، وبخاصة مقارنة طريقة إعداد وثائق المؤتمر المحظور التي أنتجت صياغات مؤسسية بلغة شعبية بسيطة، وبمشاركة جماهيرية واسعة، وبقيادة سياسية كوثيقة السادس من حزيران، مع وثائق التصورات المستقبلية الثلاث التي قادتها نخب عربية ضمن عمل جمعيات مختلفة في أواسط العقد الماضي،⁽¹⁷⁾ وتقرير التفكير الإستراتيجي الذي أصدره مركز "إعلام" في العام 2016.⁽¹⁸⁾

ومن آثار ظاهرة "الأنجزة" تجزئة قضايا الجماهير العربية لمواضيع حسب تخصصات مهنية، وهو ما يسهم في تشتيت النضال وعدم تسييسه، وبالتالي يُفني إلى إضعاف النضال الجماهيري الجماعي؛ فكل مجموعة تخوض النضال الذي يخضعها مباشرة وضمن مجال تخصصها. فعلى سبيل المثال، إستراتيجية التوجه إلى المحاكم تحتم استعمال اللغة المهنية حسب القانون الإسرائيلي، لا اعتماد المنطلقات واللغة السياسية الوطنية المستعملة في النضال السياسي. علاوة على هذا، في بعض الأحيان، في سبيل خوض نضال قانوني أو "مهني" لا حاجة إلى جماهير معبأة ومنظمة، وكفي أن يكون ثمة وكيل يتحدث باسم هذه الجماهير كالجمعيات والمحامين.

في واقع الجماهير العربية والدور الذي تقوم به المؤسسة الإسرائيلية، لا بدّ كذلك من الحذر على وجه الخصوص من استغلال الجمعيات لإضعاف الجماهير العربية السياسي، ولا سيما الهيئات والجهات التمثيلية للجماهير العربية. يبرز هذا في حالات تفضّل فيها المؤسسة التحدّث مع الجمعيات والناشطين في قضايا جوهرية تخصّ المواطنين العرب، عوضاً عن التحدّث بشأنها مع الأجسام التمثيلية للجماهير العربية.

الوعي والاعتراف بالآثار السلبية لظاهرة "الأنجزة" هي بداية الطريق للتفكير في حلول منطقية للتخفيف من حدّة سلبات هذه الظاهرة.

(17). مركز مدى، ومركز عدالة، وحتّى الوثيقة التي صدرت برعاية اللجنة القطرية للرؤساء، كانت بمشاركة كبيرة لتخب أكاديمية وممثلي جمعيات وعدد قليل من السياسيين الذين نشط قسمهم الأكبر آنذاك ضمن جمعيات.

(18). هذه المقارنة كانت موضوع مداخلة لنا في ندوة حول التقرير الإستراتيجي نظمها مركز إميل توما. انظر خيراً حول الندوة تطرّق إلى بعض النقاط التي أثّرت في المقارنة نشر في جريدة الاتحاد بتاريخ 2017.2.12: <http://www.aljabha.org/index.asp?i=105602>.

الطبقة الوسطى ومصالحها، المجتمع المدني وتعميق الفجوات داخل المجتمع العربي

في كتاب جمّال (2017) حول المجتمع المدني العربي في إسرائيل، يستعرض نقد الباحث باهيكو بارخ تجاهل الأبعاد الطبقيّة للمجتمع المدني، حيث يفترض وجود مساواة في المجتمع المدني. حسب بارخ، من يسيطرون على المجتمع المدني ومنظّماته هم بالأساس أبناء الطبقات الوسطى، الأمر الذي يمسّ بمبدأ المساواة وبقدرة أبناء الطبقات المستضعفة من الوصول إلى الثروات العامّة. هذا النقد يحثّ فحص أثر تطوّر المجتمع المدني العربي على الفجوات الطبقيّة في المجتمع، ولا سيّما أنّ لتأثير هذه الفجوات أثرًا بالغًا على التضامن الاجتماعيّ، وعلى لُحمة الأقلّيّة العربيّة في نضالها مقابل السلطة.

تشير الأبحاث الاجتماعيّة في العالم إلى النزعة "الانفصاليّة" لدى الطبقة الوسطى، المتمثّلة بإقامة مؤسّسات وأطر لأبنائها للمحافظة على تميّزهم ورعاية هذا التميّز، وبالتالي للحفاظ على وضعهم الطبقيّ. كما تشير الأبحاث، الطبقة الوسطى في المجتمع العربيّ أخذت في النموّ مع اتّساع عدد الأكاديميّين ونموّ المصالح المتوسّطة والصغيرة. وهنا لا بدّ من طرح السؤال: أيّ طبقة وسطى تفرزها الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل؟ وما هي مصالح هذه الطبقة؟ وهل يمكن الحديث عن طبقة واحدة أم عن تعدديّة في الطبقة نفسها؟ وهل هناك ميزات خاصّة للطبقات الوسطى عند أقلّيّات تعيش حالة اضطهاد قوميّ تستخدم المؤسّسة جميع الأدوات المتاحة أمامها لإضعافها، بما في ذلك أدوات الضبط والاحتواء؟ وتنعكس هذه الأسئلة من المؤشّرات التي تبرز في السنوات الأخيرة بتشجيع من النظام الاقتصاديّ النيوليبراليّ وخصخصة الخدمات، بإقامة أطر تربيويّة خاصّة تستقطب بالأساس أبناء هذه الطبقات. فمن المعروف أنّ خروج أبناء الطبقات الوسطى من جهاز التعليم العامّ يُضعف هذا الجهاز، لذا، فإنّ النتيجة من توجّهات من هذا القبيل هي تعميق للفجوات في المجتمع. وتتبدّى أيضًا ظاهرة إقامة جمعيات "خاصّة" للتنافس على مناقصات وعطاءات لتقديم خدمات، وكذلك ضغوط من جمعيات كهذه لخصخصة خدمات تابعة للسلطات المحليّة العربيّة كروضات الأطفال.

هذه التطوّرات هي مؤشّرات لنموّ المجتمع المدنيّ باتجاهات لا تخدم بالضرورة قضايا العدالة الاجتماعيّة لأعضاء المجتمع كافّة، وقد تنعكس سلبيًا على اللُحمة والتضامن الاجتماعيّ والوحدة الكفاحية لأقلّيّة تعيش حالة صراع مع الدولة التي تعيش فيها. إضافة إلى ذلك، للتوجّهات النخبويّة والطبقيّة للمجتمع المدنيّ أثرٌ بالغٌ على شرعيّة منظّماته وثقة الجمهور بها.

المجتمع المدني العربي والمجتمع اليهودي

تعيش الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في ظل منظومة سياسية اقتصادية واجتماعية واحدة، وفي نظام مواطنة يجعل من الدولة تابعة لليهود فقط، ويفضّلهم في جميع المجالات في الدولة. إحداث تغيير سياسي إستراتيجي في هذا النظام يتطلب نضالاً طويلاً على عدّة جبهات، بما في ذلك البحث عن شراكات داخل المجتمع اليهودي نفسه والتأثير على هذا المجتمع.

معظم منظمات المجتمع المدني العربي لا تتشط في المجتمع اليهودي نفسه، ويقتصر نشاطها على المرافعة مقابل أجهزة الدولة، وأحياناً في وسائل الإعلام العبرية. كذلك ليس لدى هذه المنظمات إستراتيجية للتأثير على المجتمع اليهودي. معظم الحملات التي تتشط في الوسط اليهودي تأتي من منظمات يهودية عربية أو منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان مناهضة للاحتلال. في بعض الأحيان، تنشأ شراكات بين منظمات عربية معينة ومنظمات يهودية عربية بغية التأثير على الشارع اليهودي. ويبرز هذا التعاون في ائتلافات لمنظمات في قضايا مختلفة. على الرغم من ذلك، التعاون سطحي وليس عميقاً. إقامة شراكات من هذا النوع هي أمر صعب في ظلّ علاقات القوى وواقع التطرف في المجتمع اليهودي. وكذلك في الواقع الصعب لدى المجتمع اليهودي والذي يبدو أنه مميّس منه بسبب هيمنة اليمين المتطرف، يبدو طرح ضرورة العمل مع الشارع اليهودي وكأنه ضرب من الخيال. لذا، فإنّ الأمر غير مطروح أصلاً على أجندة معظم الجمعيات -حتى على الصعيد النظري.

أرى أنّ هذا الوضع بحاجة إلى إعادة نظر وفضص سبل تغيير هذا الواقع.

تلخيص: توصيات أساسية

التحليل الذي اقترحته هذه الورقة، لفهم تطوّر المجتمع المدني عند العرب الفلسطينيين في إسرائيل، يشير إلى مساهمة هامة لهذا المجتمع في حياة الأقلية العربية في إسرائيل، لكن في الوقت نفسه يشير إلى ظواهر سلبية ونقاط ضعف يعاني منها هذا المجتمع، وإلى تهديدات جسيمة (وحتى وجودية) تعاني منها منظماتها. بعض التوصيات أشير إليها ضمن التحليل المقترح. في ما يلي التوصيات الأساسية التي تقترحها هذه الورقة:

- بناء خطة إستراتيجية وتصور مستقبليّ محدث (محتلّن) لتطوّر المجتمع المدني الفلسطيني، في مركزها بناء حالة من التكامل بين العمل الشعبي والسياسي والجمعيات، وكذلك تقوية العلاقة بين السلطات المحلية العربية ومركبات المجتمع المدني الفلسطيني على الصعيدين المحلي والقطني، الأمر الذي يصبّ

في تقوية نضال الأقلية العربية في إسرائيل.

- تعزيز التعاون وبناء الشراكات والتنسيق والتشبيك في ما بين مركبات المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه؛ فحص إمكانيات دمج بعض الجمعيات ببعضها الآخر، في حالات عدم وجود قيمة مضافة لتعدد الجمعيات، إذ قد يكون في هذه الخطوة قوة وخلق قيمة مضافة، وبخاصة في مواجهة سُخِّ الموارد.
- إقامة حوار بناء مع منظمات المجتمع المدني العربي لبناء صيغة تضمن التعددية الدينية والثقافية والسياسية والتسامح في المجتمع العربي، وفي الوقت نفسه تحارب التعصب بشئ أشكاله.
- اتساع نفوذ اليمين الإسرائيلي ذي النزعة الفاشية بشكل خطراً جدياً وإستراتيجياً على المجتمع العربي في إسرائيل، وهذا يتطلب بناء قوة جديّة للتصدّي له وعزله عبر تحالفات محليّة وعالميّة، ويتطلب كذلك وجود جاهزية قصوى للتصدّي لأيّ طارئ - كحصول تغيير في قوانين الجمعيات والحد من إمكانيات تجنيد أموال.
- تعميق التعاون بين الجمعيات العربية والجمعيات الديمقراطية اليهودية العربية والإسرائيلية لمواجهة التحديات المشتركة، وبضمنها مواجهة الهجمة من قوى اليمين المتطرّف على الشارع اليهودي والصناديق الداعمة.
- تعميق التعاون بين منظمات المجتمع العربي لإحداث تغيير في ثقافة التبرّع، وبناء صناديق داعمة فلسطينية محلية تدعم الهيئات التمثيلية والمنظمات القُطريّة التي تحمل راية التغيير الإستراتيجي في وضع العرب وتحقيق المساواة التامة القومية والمدنية، بما في ذلك لجنة المتابعة العليا ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي.
- تعميق الحوار والتعاون بين المجتمع المدني ورجال ونساء الأعمال العرب، بغية دعم المجتمع المدني والمبادرة لإقامة مشاريع مشتركة تصبّ في خدمة المجتمع العربي؛ تعميق الشراكات مع شركات إسرائيلية وعالميّة بما يصبّ في خدمة المجتمع العربي (الاستفادة من تجربة جمعية أطباء الأسنان العرب).
- مواصلة عملية التنظيم الداخلي لمجموعات مختلفة في المجتمع العربي، وبناء منظمات تشبيكية وأطر قُطرية للمجتمع المدني العربي، كاتحاد عام للجمعيات العربية واتحادات ومنتديات حسب مجالات عمل. كذلك ثمة ضرورة لإعادة بناء الحركة الطلابية في الجامعات بما يتلاءم مع المستجدات، ولا سيما أنّ عدد الطلبة العرب في المؤسسات الإسرائيلية يتزايد باستمرار (حالياً يبلغ نحو 49,000 طالب/ة)، وأنّ لهذه الخطوة أهمية كبيرة في بلورة وعي الطلبة العرب وتسييسهم. في هذا الصدد، من المهمّ تقييم تجارب انتظام مجموعات مهنية

- معيئة كأطباء الأسنان العرب وتعميم الاستنتاجات لجني الفائدة منها .
- تشجيع الأبحاث حول المجتمع المدني العربي وتأثيره. ومع نقص المعطيات في العقد الأخير حول المنظمات العربية، هنالك حاجة إلى مسوحات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التنظيمات الشعبية والجمعيات والأطر المختلفة التي تنشط في المجتمع العربي. هناك حاجة إلى أبحاث حول الثقافة التنظيمية في الجمعيات العربية وأبحاث لتقييم إستراتيجيات العمل تسهم في تطويرها .
- في ظلّ محدودية النضال القانوني والمراقبة، ثمة حاجة إلى تطوير للنضال الشعبي والمدني الجماهيري، وزيادة أعداد المشاركين في هذا النضال على نحو يجعل أثره كبيراً، ويجعل تجاهله -إسرائيلياً وعربياً وعالمياً- أمراً غير ممكن .
- تشجيع العمل الشعبي والسياسي والتنسيق بين الهيئات المحليّة والقُطريّة .
- العمل على تعزيز ثقة المجتمع العربي بالمجتمع المدني على جميع مركباته السياسيّة والشعبية والجمعياتية .
- العمل على تطوير مصادر جديدة لتمويل منظمات التغيير الاجتماعيّ تعرّز استقلاليتها، كإقامة أذرع اقتصادية لها تدرّ عليها دخلاً ثابتاً .
- بناء أطر للتواصل والعمل الشعبي المشترك بين منظمات فلسطينية على شقّي الخطّ الأخضر ومع الفلسطينيين في الشتات، وتجنيد دعم ماليّ من الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا والعالم العربيّ لصالح قضايا الفلسطينيين في إسرائيل .
- تطوير العمل الدوليّ مع دول ومنظمات وهيئات داعمة لنضال الشعب الفلسطينيّ. هذا يشمل التأثير على سياسات الصناديق الداعمة .
- تطوير ودعم المبادرات الجديدة في المجتمع المدني، كمؤتمر القدرات البشرية وأهدافه واليوم العالميّ للتضامن مع الفلسطينيين في الداخل .
- لتفادي "فوضى الجمعيات"، ثمة حاجة إلى تطوير مرجعيات سياسية لها . في الوضع الحاليّ، أعتقد أنّ لجنة المتابعة العليا يمكنها أن تشكّل مرجعية سياسية للجمعيات في القضايا التي تمثّل فيها الجمعيات مواقف الأقلية العربية في إسرائيل وتحدّث باسمها .

قائمة المصادر

- اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. الناصرة، 2006.
- أمل جمال، "منظّمات حقوق الإنسان تخوض صراعًا وجوديًا مع تصاعد حضور المجتمع المدني السيئ" في إسرائيل". 2018
<https://fanack.com/ar/bad-civil-society-in-israel/#.WsIxv7COIsw.email>
- خليل نخلة (محرر)، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. رام الله: مركز مدار، 2008. ص 9-40.
- أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل. رام الله: مركز مدار، 2009.
- أحمد الشيخ محمد وسوسن رزق، الفلسطينيون في إسرائيل - المسح الاجتماعي الاقتصادي الرابع. شفاعمرو: جمعية الجليل وركاز، 2014.
- جيان فرانسيسكو كوستانيني، جمال عثمانة وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2011.
- لنا دلّاشة، "الحراك السياسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل: حركة الأرض"، في: روضة كناعنة وإيزيس نصير (محرران)، في غربة الوطن: الإثنية والجندر لدى الفلسطينيين في إسرائيل. رام الله: مركز مدار، 2015. ص 51-76.
- طارق دعنا، "المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة؟"، 2013. الشبكة:
<https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%90%D9%84%D9%91%D8%A9/>
- لجنة الكفاح لإلغاء قرار حظر المؤتمر والدفاع عن الديمقراطية، المؤتمر المحظور (الكتاب الأسود 2). حيفا: مطبعة الاتحاد، 1981.
- انفتك وجيديدستار إسرائيل، 2014. سنتون العمودات:
<http://www.yadhanadiv.org.il/sites/default/files/downloads/resources/%20%D7%94%D7%A2%D7%9E%D7%95%D7%AA%D7%95%D7%AA%20%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C%202014.pdf>.
- أوري بن-أليعزر، "חברה אזרחית". בתוך: אור רם וניצה ברקוביץ (עורכים) אי/שויון. באר-שבע: הוצאת הספרים של אוניברסיטת בן-גוריון، 2006. עמ 165-172.
- יוסף גבארין، "הארגונים הלא ממשלתיים כאלטרנטיבה פוליטית: מבט בקורתי"، בתוך: אלי רכס (עורך) המיעוט הערבי בישראל והבחירות לכנסת ה-17. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב، תכנית קונרד אדנאואר לשיתוף פעולה יהודי ערבי، 2007. עמ 93-99.
- אמל ג'מאל، החברה האזרחית הערבית בישראל: אליטות חדשות، הון חברתי ותודעה אופוזיציונית. תל-אביב: הוצאת הקיבוץ המאוחד، 2017.
- יצחק גל-נור ואחרים (ועדת גל נור) הוועדה לבדיקת תפקידי המגזר השלישי בישראל והמדיניות הננקטת כלפיו (דוח מסכם). באר שבע: המרכז הישראלי לחקר המגזר השלישי - אוניברסיטת בן גוריון בנגב، 2003.
- יצחק גל-נור ודנה בלאגנדר، המערכת הפוליטית בישראל. ירושלים ותל-אביב: המכון הישראלי לדמוקרטיה והקיבוץ המאוחד، 2013.

- שרף חסאן, המודל של דמוקרטיה אתנית: מחקר משווה של ישראל ומקדוניה. עבודת גמר לתואר מוסמך, החוג לסוציולוגיה, אוניברסיטת חיפה, 2004.
- יוזמות קרן אברהם, אוגדן מידע-החברה הערבית בישראל, 2013.
<https://www.abrahamfund.org/5544>
- אורן יפתחאל, אסעד גאנם ונדים רוחאנה, "האם תיתכן דמוקרטיה אתנית? יהודים ערבים והמשטר הישראלי". *גמאעה*, 6, 2001, עמ' 58-78.
- סאמי סמוחה, "המשטר של מדינת ישראל: דמוקרטיה אזרחית, אי-דמוקרטיה או דמוקרטיה אתנית?". *סוציולוגיה ישראלית*, ב (2), 2000. עמ' 565-630.
- יואב פלד וגרשון שפיר, מיהו ישראלי: הדינמיקה של אזרחות מורכבת. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב, 2005.
- רוני קאופמן ובנימין גדרון, מיסוד והתמחות המחאה? מאפיינים ומגמות בהקמת ארגונים לשינוי חברתי בישראל. אוניברסיטת בן-גוריון בנגב: המרכז הישראלי לחקר המגזר השלישי, 2006.
- Amal Jamal, "The Counter-Hegemonic Role of Civil Society: Palestinian-Arab NGOs in Israel". *Citizenship Studies*. 12(3), 2008, pp. 283-306.
- Ode Haklai, "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign for Civic Equality or Ethnic Civil Society?". *Israel Studies*. 9(3), 2004, pp. 157-168.
- Peter Frumkin, *Strategic Giving: The Art and Science of Philanthropy*. Chicago: University of Chicago Press, 2006a.
- Peter Frumkin, "Accountability and Legitimacy in American Foundation Philanthropy". In: Kenneth Prewitt, Mattei Dogan, Stven. Heydemann & Stefan. Toepler (Eds.) *Legitimacy in Philanthropic Foundations: United States and European Perspectives*. New York: Russell Sage Foundation, 2006b, pp. 99-122.
- Juergen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Cambridge, Massachusetts and London: The MIT Press, 1999.
- Shany Payes, "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign for Civic Equality in a Non-Civic State". *Israel Studies*. 9(1), 2003, pp. 60-90.
- Shany Payes, *Palestinian NGOs in Israel: The Politics of Civil Society*. London and New York: Tauris Academic Studies, 2005.
- Dennis R. Young, "Alternative Models of Government - Nonprofit Sector Relations: Theoretical and International Perspectives". *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*. 29(1), 2000, pp. 149-172.
- Dennis R. Young, "Complementary, Supplementary, or Adversarial?: Nonprofit - Government Relations". In: Elizabeth T. Boris & Eugene C. Steuerle (Eds.) *Nonprofit and Government: Collaboration and Conflict*. Washington: The Urban Institute Press, 2006, pp. 37-80.

